

"من أجل إنهاء الاستبداد، وترسيخ الشرعية الدستورية والديمقراطية"

المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية (الدورة الثانية، لندن، 29 - 30 مارس 2008)

من أجل وطن حر يطعم ويعالج ويثقف

انطلاقاً من الأجواء المخلصة والمسؤولة التي سادت المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية في دور انعقاده الثاني، وتجسيدا لمبادئ الانفتاح والشفافية التي تعاهد عليها أعضاء المؤتمر، وتواصلاً مع القطاع العريض من أبناء شعبنا داخل الوطن الحبيب وخارجه، تقوم اللجنة التنفيذية بالمؤتمر بنشر سلسلة من وثائق وأوراق المؤتمر.

وتأمل اللجنة أن يحقق ذلك حشداً للمؤتمر وأهدافه ومنطلقاته وتفاعلاً إيجابياً مع مناشطه وبرامجه كما تطمح من خلال فتح أبواب الحوار والمساهمة إلى إثراء تلك الأوراق والى ترجمتها واقعا معاشا بما يخدم أهداف نضالنا الوطني المشروع.

الملف الأول ويحتوي على:

1. كلمة رئيس هيئة المتابعة
2. ورقة الرؤية المستقبلية
3. ورقة برنامج العمل المرحلي
4. البيان الختامي (إعلان لندن)

اللجنة التنفيذية

المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية

بسم الله الرحمن الرحيم

NCLO THE NATIONAL CONFERENCE
OF THE LIBYAN OPPOSITION



<http://libya-nclo.org>

"من أجل إنهاء الاستبداد، وترسيخ الشرعية الدستورية والديمقراطية"

المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية

(الدورة الثانية، لندن، 29 - 30 مارس 2008)

من أجل وطن حر يطعم ويعالج ويثقف

كلمة رئيس هيئة المتابعة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

السيدات والسادة الضيوف الكرام، الأخوات، الاخوة أعضاء المؤتمر
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود في البداية أن أترحم على أرواح إخواننا ورفاقنا الذين كانوا معنا وبيننا في المؤتمر الوطني ودورته الأولى وانتقلوا إلى رحمة الله تعالى الأخ حسين الفيتوري والحاج مصطفى البركي. نسأل الله سبحانه وتعالى أن يتغمدهم وكل شهداء الوطن برحمته ومغفرته، ولنقرأ الفاتحة على أرواحهم.

باسم إخوانكم في هيئة المتابعة، أرحب بكم جميعا شاكرا لكم الحضور وراجيا أن يوفقنا الله جميعا لما فيه خير واستقرار بلادنا العزيزة ليبيا وخير ومصالحة شعبنا الذي يعيش تحت وطأة حكم مستبد شمولي مفسد. وأغتنم الفرصة لأتوجه بالتحية إلى شعبنا الليبي داخل الوطن وقواه الحية التي تواجه ممارسات التجهيل والإقصاء والمحاصرة وتعایش جريمة نهب خيرات بلادها وتغول الفساد والمفسدين فيها، تحت سمع وبصر السلطة الحاكمة بل وتواطؤها ومشاركتها بشكل غير مسبوق، يتحمل مسؤوليته القذافي ونظام حكمه العشائري المتسلط.

إخواني وأخواتي:

مازالت أصداء المؤتمر الأول ونجاحه حاضرة أمامنا، ومازالت ردود أفعال النظام الليبي اتجاه ذلك المؤتمر حية حيث مارس فيها رأس النظام ولجانه الهمجية الثورية وبأسلوبها الدموي الغوغائي أصنافا من الترهيب والتضليل في محاولة يائسة لإخفاء فشله وإفلاسه. وفي الوقت الذي نعتز بما وفقنا الله فيه، إلا أنه لا يغيب عنا ما يعنيه من مسؤولية وأمانة تدفعنا إلى استمرار إحياء الأمل في نفوس الليبيين وإلى عدم التقريط في المكاسب التي حققها المؤتمر الأول. وبناء على ذلك، فإن العهد الذي بيننا هو في المزيد من العطاء والتضحية ومن الهمة والإرادة لرفع كربة الليبيين وتقريب يوم خلاصهم ونصرهم.

لقد أثبتت التجربة صحة قرأتنا للمشهد الليبي السياسي وسلامة خياراتنا في خوض الصراع ضد نظام حكم القذافي، الذي أضحى يُمعن في سياساته الفوضوية داخليا وخارجيا. وليس أدلّ على ذلك من سلسلة الفشل التي مُني بها مشروع اتحاده الإفريقي الخيالي العابث، إذ أخذ الرؤساء الأفارقة يكتشفون تهريجه ونزعاته الطائشة في التسلط والزعامة الفارغة، ولم يبق أمامه إلا معاودة أحلامه الخادعة في تكوين

إمبراطوريات فاطمية و صحراوية، لن يكون لها من نتيجة إلا تبيد أموال الشعب الليبي هباء منثورا، وإثارة السخرية به وبشطحاته.

كما أتضح لكل مطلع التخبّط الذي وقع فيه القذافي، عندما أعلن مؤخرا إفلاس نظامه الجماهيري الخائب، بأن حلّ لجانه الشعبية، هادفا بذلك إلى تركيز السلطات في يديه. وأن مزاعمه بتوزيع الثروة على أبناء الشعب، ما هي إلا من قبيل المناورات الكثيرة التي تعود عليها الشعب الليبي، ولم تنتج إلا مزيدا من الخراب الاقتصادي والاجتماعي.

ونحن في خضمّ كفاحنا ضدّ هذا الطاغوت، لعلى ثقة ليس فقط بنبل غاياتنا ومقاصدنا، بل وبالنجاح في تحقيق أهدافنا من خلال ما نطرحه من برامج عمل فعّالة، وواقعية نتواصل فيها مع كافة القوى الوطنية داخل ليبيا وخارجها، ويتشكل منها تيار وطني ضاغط يستخدم أساليب الصراع السلمي، وهو ما سيكرّس أعضاء مؤتمرنا وقتهم بغية إنجازه.

واسمحوا لي أيها الاخوة أن استعرض أمامكم باختصار جهود أخواتكم وإخوانكم في الهيئة التحضير لهذا المؤتمر، والمتمثلة في:

1. تشكيل لجنة تحضيرية ولجان فرعية ضمت في عضويتها أعضاء من المؤتمر وهيئة متابعته، على أسس من المبادرة والتطوع، عبر تقسيم مهام الإعداد المختلفة.
2. حشد وتعبئة أعضاء المؤتمر ومناصريه للمشاركة ودعم دورة الانعقاد الثانية، وللتصدي والرد على حملات التشويش والتشكيك والتضليل والإرباك التي يقوم بها النظام الاستبدادي.
3. القيام بحملة لتمويل المؤتمر، تم فيها تسخير كل الوسائل المتوفرة، بما فيها توجيه رسائل لشخصيات وطنية وغرف البال توك، بما ضمن أن يكون تمويل المؤتمر وطنيا خالصا.

وبالرغم من كل الصعوبات والتحديات، إلا إننا وبفضل الله والتفاف قواعد المؤتمر وكوادره قد تمكنا من التجهيز لدورة المؤتمر هذه بما يناسب ويعكس أهميتها، وبما يكفل نجاحها.

ومن خلال محاولات الإنجاز والتنفيذ، استطاعت هيئة المتابعة أن تجتاز تحديات داخلية، مهتدية في ذلك بالحفاظ على وحدة الصفّ الوطني، ولدفع قضية الوطن إلى الأمام بمزيد من الممارسة الديمقراطية واستلهاهم روح التسامح والانحياز إلى الوطن وهمومه، وتطلّعات شعبنا المغبون.

إن مسئوليتنا جميعا، تاريخية ومفصلية، وفي هذه المرحلة بالذات من نضال شعبنا المشروع والعاقل ضد الطغمة الحاكمة في ليبيا، تفرض علينا أن نثق في أنفسنا، وان يكون أملنا وثقتنا كبيرة في توحيد صفوفنا وتفعيل برامجنا بما يقرب ساعة الخلاص من النظام الديكتاتوري وساعة الفرج على شعبنا.

وقفنا الله جميعا وسدد خطانا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ابريك اسويسي
رئيس هيئة المتابعة

المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية

(الدورة الثانية، لندن، 29 - 30 مارس 2008)

من أجل وطن حر يطعم ويعالج ويثقف

رؤية مستقبلية

لقد أجمعت فصائل المعارضة الوطنية والمستقلين بالمؤتمر الوطني للمعارضة الليبية الذي انعقد في لندن في سنة 2005، على مجموعة من الأهداف الوطنية تضمنها بيان التوافق الوطني و توصيات المؤتمر المعتمدة بتاريخ 26 يونيو/ 2005، والتي جاء في مقدمتها "تنحي العقيد معمر القذافي عن كافة سلطاته وصلاحياته الثورية والسياسية والعسكرية والأمنية، ورفض أسلوب التوريث"، كشرط أساسي لإعادة الشرعية الدستورية، وفق الدستور الليبي الصادر في 7 أكتوبر 1951 بتعديلاته اللاحقة، وتشكيل حكومة انتقالية، في داخل البلاد، لمدة لا تزيد عن سنة واحدة، تكون مهمتها الأساس العودة بالبلاد إلى الحياة الدستورية.

وتعهد المؤتمر بالعمل على تنفيذ هذه الأهداف بالوسائل السياسية والنضال السلمي، ودعا إلى الاعتماد على الإمكانيات الذاتية للشعب الليبي داخل البلاد وخارجها، كما رفض بشكل قاطع الاعتماد على الجهات الخارجية لفرض التغيير، وفي الوقت الذي يؤكد فيه المؤتمر في دورته الثانية على ما قرره في دورته الأولى، يرى أن تتضمن رؤية المعارضة الوطنية الليبية لمستقبل البلاد بعد زوال النظام ما يلي:

- إقامة دولة دستورية ديمقراطية مؤسسة على فصل وتوازن السلطات واستقلال القضاء، والتعددية السياسية والثقافية، والحياة السياسية البرلمانية والحزبية، وضمان العدالة وحقوق الإنسان بالمعايير المتعارف عليها دولياً، وإطلاق الحريات العامة كحرية الفكر والتعبير والإعلام وحق امتلاك الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، وحرية الترشيح والانتخاب، والتنظيم والتجمع والاحتجاج والتظاهر، وحق مساءلة و مقاضاة الدولة من قبل المواطنين أو من يمثلونهم كمجموعات وأفراد، وحق تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات والنوادي والمؤسسات المدنية السياسية والاجتماعية والدينية، ومنع احتكار أو سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، وتحريم استخدام المال العام لأغراض الدعاية للدولة أو تمجيد قياداتها السياسية وإنجازاتها.
- اعتبار الدستور الليبي المعتمد من ممثلي الشعب الليبي في سنة 1951 بتعديلاته اللاحقة أساساً للشرعية الدستورية مع التأكيد على حق الشعب الليبي في الاستفتاء عليه وتعديله والتأكيد على حقه في اختيار نظام الحكم الذي يرضاه، على أن يجري ذلك بإرادته الحرة، والتي تتعهد كافة القوى الوطنية باحترامها بالكامل.
- الدعوة إلى ضمانات دستورية قوية تحقق استمرار الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة في المستقبل، والعمل على تقنين وتحديد المدد الزمنية لبقاء الحكام والمسؤولين على مختلف المستويات.

- إقامة علاقات ليبيا الخارجية على أسس متوازنة مبنية على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، مع مراعاة القضايا المبدئية المهمة للشعب الليبي؛ ودعم التضامن العربي والإسلامي خاصة على مستوى الشعوب ومؤسساتها المدنية الحرة.
- بناء اقتصاد وطني يرتكز على دور القطاع الخاص كمحرك أساسي لعملية النمو الاقتصادي مع دور أساسي للقطاع العام في رسم الإستراتيجيات التنموية والمستقبلية، و تقوية البنية التحتية وإنماء وحماية الموارد الوطنية للبلاد، والحفاظ على البيئة والثروات الطبيعية للأجيال القادمة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية التي توفر الضمانات الأساسية للمواطن الليبي في الصحة والتعليم وتتيح فرص العمل بأجور عادلة و توفير الخدمات الضرورية لنوعي الدخل المحدود، واعتماد المشروعات التي ترتقي بمستوى الفئات الشعبية الاقتصادي والاجتماعي، و حمايتها من الاستغلال وتغول رأس المال تحت دعوى التنمية والعولمة، واعتبار الحقوق الاقتصادية الأساسية جزءاً لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان الواجب حمايتها دستورياً.
- نشر ثقافة حقوق الإنسان كحزمة واحدة لا تتجزأ، واعتبار أي انتهاك لأحد جوانبها انتهاكاً لمجمل حقوق الإنسان. والعمل على تحريم إرهاب الدولة لمواطنيها تحت أي ذريعة، و تحريم سوء استخدام الأجهزة الأمنية ووجود السجون السياسية واستخدام التعذيب و إنهاء القوانين والمحاكم الاستثنائية ومنع استخدام قوانين الطوارئ في وقت السلم.
- نبذ العنصرية والتفرقة والتعصب القبلي أو الجهوي، وتأمين المساواة الدستورية والقانونية والاقتصادية في الحقوق بين كافة المواطنين في مختلف المجالات بما في ذلك المساواة في فرص العمل والأجور وصنع القرار السياسي والانخراط في حركة المجتمع المدني دون تمييز.
- دعم حقوق المرأة، ومساندة المطالب المشروعة للحركة النسائية في المساواة الاقتصادية، وفي الحقوق المدنية، والحياة الأمانة الكريمة، وحقها في المراكز القيادية في الدولة، بما يتماشى مع الدين الإسلامي الحنيف.
- إعادة الاعتبار، الشعبي والرسمي، للوجود الامازيغي باعتباره إحدى مكونات الهوية الوطنية، بتشارك وتكامل مع باقي مكونات وأبعاد الهوية الوطنية الليبية وفسح المجال أمام الثقافة الامازيغية، كرافد من روافد ثقافتنا الوطنية الليبية المتنوعة، و كجزء مساهم ومثري في ثقافتنا الليبية و اعتبار اللغة الامازيغية لغة ليبية أصيلة يحق استخدامها وتداولها، بما في ذلك استخدام الأسماء الامازيغية، وممارسة المذهب الأباضي بحرية تامة، وغير ذلك من الحقوق المشروعة المنصوص عليها في الدستور.
- الاستثمار في الصحة العامة والتعليم المجاني علي كافة المستويات لجميع المناطق والمدن والقرى بتوفير كافة الإمكانيات وأحدث التجهيزات العصرية، والاهتمام بالبحث العلمي، ودعم الجامعات بالموارد و الإمكانيات، وضمان حريتها الأكاديمية الكاملة واللازمة للقيام بدورها القيادي في التعليم العالي والتخطيط والتوعية وخدمة المجتمع.
- إذكاء روح المواطنة والتضحية ومسؤولية الفرد تجاه الوطن والآخرين، وبالأخص تشجيع العمل التطوعي الذي ينسجم مع الأخلاق الراقية للمجتمع الليبي المسلم، وتوفير التوعية و الثقافة والحوافز اللازمة له.

وفي الختام تؤكد هذه الرؤيا المستقبلية على قيم وثوابت الشعب الليبي الراسخة والمستمدة من عقيدته الإسلامية السمحاء وعلى رأسها مبادئ نبذ العنف والاعتدال والوسطية التي غمرت كافة ربوع ليبيا، وأصلت روح التكافل والإخاء والتضامن لمختلف شرائح المجتمع الليبي دون تعصب أو تمييز أو هضم للحقوق تحت أي مسمى كان.

"من أجل إنهاء الاستبداد، وترسيخ الشرعية الدستورية والديمقراطية"

المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية
(الدورة الثانية، لندن، 29 - 30 مارس 2008)

من أجل وطن حر يطعم ويعالج ويثقف

برنامج العمل المرحلي

إن المبادئ والأهداف التي تبناها المؤتمر حسبما وردت في ورقة "رؤية مستقبلية"، تمثل البديل الوطني الديمقراطي، وتحدد بوضوح الفارق بين ما يطمح إليه الشعب الليبي، وما أحقه نظام القذافي الديكتاتوري من طغيان وفساد وفوضى ودمار بليبيا وأهلها خلال ما يقارب من أربعة عقود.

ولهذا فإن أعضاء المؤتمر يعتبرونها مهاما يأخذون على أنفسهم مسؤولية إنجازها وفقا للآليات التي ستضعها الأجهزة المعنية على النحو الآتي:

- 1- توضيح المبادئ والأهداف الواردة في ورقة الرؤية المستقبلية ونشرها بين أوساط الشعب الليبي والمناصرين لقضيته بكل الوسائل السلمية المتاحة .
2. معارضة نظام حكم العقيد معمر القذافي بكافة الوسائل السلمية والمشروعة ومنها العصيان المدني والإعتصامات ومسيرات الاحتجاج الشعبية، وتفعيل التعاون بين هيئات المجتمع المدني الليبي في الداخل والخارج.
3. تشجيع وإكبار الحراك السياسي داخل الوطن والذي يصب في مصلحة شعبنا الليبي، والترحيب بأية انفراجات من شأنها التخفيف من معاناة الليبيين. أما على المدى الأبعد فلا يجوز المساومة على المطلب الوطني الأول في إحلال البديل الديمقراطي الدستوري بإنهاء الاستبداد وترسيخ الشرعية الدستورية و الديمقراطية، ولا على التنازل عن الملاحقة القانونية للمسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في حق الوطن.
4. إنشاء هيئة حقوقية إنسانية وقانونية تختص بمتابعة مجال حقوق الإنسان في ليبيا، بالتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان الليبية في المهجر، بما يخدم قضايا حقوق الإنسان في ليبيا (من إصدار لتقارير دورية، ومخاطبة للجهات المعنية، وملاحقات قضائية للجنة الذين انتهكوا حقوق الإنسان في ليبيا).
5. تشجيع ممارسة المرأة الليبية للعمل السياسي والإعلامي في المعارضة الوطنية على أوسع نطاق، وتحديدًا من خلال العمل في كافة مستويات المؤتمر.

6. تعزيز أواصر الصداقة والتعاون مع القوى المناصرة لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم و بالأخص في محيطنا العربي الإسلامي، والحرص على بناء جسور التضامن و العمل المشترك في مواجهة الاضطهاد السياسي الاقتصادي الذي تتعرض إليه شعوب المنطقة.
7. تكوين فريق عمل ليبي للإعلام والتوثيق تتضافر فيه جهود جميع القادرين من تنظيمات المعارضة الوطنية والمستقلين، ويضطلع باقتراح مشروعات وبرامج عملية، و يعنى بالأنشطة الإعلامية والثقافية المختلفة، وبخاصة مشروع إنشاء إذاعة مرئية أو شراء ساعات بث مرئي يسد النقص الإعلامي الذي تحتاجه المعارضة، وتطوير موقع المؤتمر الوطني الإلكتروني بحيث يكون مفتوحا لكافة التيارات السياسية المعارضة والمنضوية تحت سقفه.
8. تجسيد تلاحم الصف الوطني، ومعاني وحدة الهدف والمصير مع مختلف القوى الوطنية المعارضة، والانطلاق من روح بيان التوافق الوطني، الذي عبر فيه المؤتمر عن النية في ترسيخ خط وطني تضامني يفضي إلى تبلور كتل وطني ديمقراطي تنتظره جماهير شعبنا الليبي بفارغ الصبر.
9. الاهتمام بقضية ضحايا حرب تشاد وتبني المطالب الإنسانية العادلة والمشروعة في استعادة الجنامين والبت في حالات الوفاة ونشر قوائم المفقودين وإنهاء مأساة أسر وأطفال وأرامل المفقودين.
10. الاهتمام بملفات السجناء والمغيبين والتحرك على مختلف المستويات لمتابعة تطورات قضيتهم ودعم أسرهم ماديا ومعنويا.
11. التعرف بالمؤتمر الوطني للمعارضة الليبية وأهدافه ومبادئه ولوائحه وآلياته ونشاطاته وذلك من خلال الندوات والمحاضرات وعبر حوارات صريحة ومسئولة .

"من أجل إنهاء الاستبداد، وترسيخ الشرعية الدستورية والديمقراطية"

المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية (الدورة الثانية، لندن، 29 - 30 مارس 2008)

من أجل وطن حر يطعم ويعالج ويثقف

البيان الختامي (إعلان لندن)

في جو مفعم بالديمقراطية، والحضور الشبابي المكثف، من مختلف بقاع الوطن الحبيب، وبالحوار، والمصارحة، والنقاش الجماعي الهادف، في تجربة ديمقراطية متميزة؛ إنعقد المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية، في دورته الثانية، في مدينة لندن، يومي 29، 30 مارس 2008، تحت شعار (من أجل وطن حر، يطعم، ويعالج، ويثقف).

وقد أكد المؤتمر في دورته الثانية على الثوابت الوطنية التي أقرها في دورته الأولى صيف 2005، ووضعت نظام القذافي في حالة رد فعل على ما تقوم به المعارضة الوطنية الليبية من أفعال، وأصبحت الشرعية الدستورية، ودولة القانون، ومحاربة الفساد المستشري، والمطالبة بحقوق الليبيين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، عناوين أساسية يصعب تجاهلها، وهاجساً مقلقاً للنظام عكس إرتباكه وتخبطه، في التعامل مع هذه المتغيرات.

إن هذه الوثبة المظفرة لقوى المعارضة الوطنية، قد ساهمت بشكل مباشر، وفاعل، في حالة الحراك السياسي داخل ليبيا، ورفعت من سقف المطالبة الوطنية الداخلية لأول مرة، منذ عقود عديدة. وهذا الحراك السياسي مرشح للتطور والإستمرار، مما قد يؤدي إلى إنتزاع العديد من الحقوق المصادرة من الليبيين.

إن نجاح المعارضة الوطنية الليبية في الحفاظ على إستقلالية القرار الوطني، والإبتعاد عن التجاذبات الإقليمية والدولية، قد مكنها من التعامل مع منظمات المجتمع المدني كقوة ضاغطة، من أجل الدفاع عن الغيورين من أبناء ليبيا، والذين تحدوا النظام في عقر داره، والذين أصبحت قضاياهم، وحقوقهم في التعبير، وفي العمل السياسي، تحظى بدعم وتأييد مؤسسات المجتمع المدني في كل مكان.

وقد أدخل المؤتمر في دورته الثانية أجيالاً جديدة، وشابة، لتخوض غمار العمل الوطني، ولم يكن بالإمكان القيام بذلك، دون إحداث نقلة نوعية في هيكلية المؤتمر، تسمح بإستيعاب الدماء الجديدة، وبشكل ديمقراطي، قائم على الإختيار الحر المباشر، متوازيًا مع التقدير الكبير، والثابت، الذي تلعبه فصائل المعارضة الوطنية الليبية.

إن هذا التزاوج الفعال، سيؤدي بدون شك، إلى قفزة نوعية في برامج المعارضة الوطنية الليبية، وآلياتها.

لقد رسخ المؤتمر الوطني - بدون أدنى شك - أنه معبر طبيعي، ومخلص، عن طموحات الشعب الليبي، في الحرية والتقدم. كما أن المؤتمر، يدعو كافة الليبيين والليبيات إلى تصعيد نضالهم، ورفع سقف مطالبهم المرحلية، في الحق في العيش الكريم، وفي التعليم، والصحة، وكافة الحقوق الأخرى، التي يواصل النظام إنتهاكها كل يوم، كخطوات على تعزيز المطالب الإستراتيجية المشروعة.

ويعاهد المؤتمر أهلنا في كافة أرجاء الوطن الحبيب، بأنه سيظل متمسكا بالثوابت الوطنية، وأنه لن يترك طريقا إلا وسيسلكه، من أجل تحرير ليبيا، وإنهاء الإستبداد الجاثم على أرضها، ومن أجل رفع كرب، ومعاناة شعبنا الليبي التي طال مداها.

عاشت ليبيا والمجد والخلود لشهداء ليبيا

المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية

22 ربيع الاول 1429 هـ

الموافق 30 مارس 2008 م